ازمة الرهن العقاري الأمريكي و انعكاساتها على العالم العربي

مدرس مساعد ملاذ فائق مجيد
مدرس مساعد طيبة ماجد حميد
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص

يهدف البحث الى بيان ماهية الازمة المالية و مدى التاثيرات و الانعكاسات التي ستتولد عنها و خصوصا في الدول النامية ، و كان من اهم النتائج التي توصل اليها البحث هو تاثر الاقتصادات للدول النامية بالازمة بشكل متفاوت نسبيا بسبب وجود علاقة ترابط مع الاسواق المالية العالمية و يعتمد على درجة الاندماج ، كما اثرت الازمة المالية بشكل سلبي على اقتصادات الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على منتجات هذه الدول وانخفاض المساعدات المقدمة لها ، بالاضافة الى انخفاض نسبة الاستثمارات الاجنبية لدى هذه الدول .

اما اهم التوصيات التي يوصي بها البحث فكانت الدعوة الى بناء نظام مالي جديد تساهم فيه الدول النامية ومنها العربية و بالمشاركة مع دول كالصين ، اي نظام اقتصادي عالمي متعدد الاقطاب ، و لكي لا يكون الاقتصاد العالمي ضحية للاقتصاد الامريكي او سياسة القطب الواحد ، و السعي لصياغة نموذج انذار مبكر اونظام التنبؤ بالازمات المالية و الاقتصادية و يكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار الاقتصادي .

Abstract

The research aims to indicate what the financial crisis and the effects and implications that will be generated by, especially in developing countries, and was of the most important findings of research is affected by economies of developing countries by the crisis disproportionately relatively because of a correlation with the global financial markets and depends on the the degree of integration, as the financial crisis has affected negatively on the economies of developing countries through reduced demand for products of these countries and low aid provided to them, in addition to the low proportion of foreign investment in these countries.

The most important recommendations recommended by the research were invited to build a new financial system contributes to the developing countries and including Arabic and in partnership with countries such as China, a global economic multiple system polarity, and in order not to be the global economy a victim of the U.S. economy or the policy of unilateralism, and the pursuit to formulate a model or an early warning system to predict the financial and economic crises and be the subject of the application to ensure economic stability.

المقدمة

في ظل تنوع مغريات الحياة المعاصرة و تعدد أزماتها و اختلاف أنواعها كان المال و لا يزال عصب الحياة والمحور الأساسي لها حيث يساهم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق الأزمات من جهة و حلها من جهة أخرى ، فبات يطغى الحديث هذه الأيام عن الأزمة المالية العالمية عما سواه من أحداث اقتصادية فبدأ العالم يقف مذهولا اما ما يطلق عليه (الازمة المالية العالمية) فاكبر اقتصاد في العالم هو الولايات المتحدة الامريكية مهددة بالانزلاق الى هاوية الكساد و الافلاس ، لكن هذه الازمة لم تكن وليدة اللحظة فلها جذور تاريخية و لها سابقات كثيرة .

فقد شهد الاقتصاد الدولي خلال القرن العشرين الكثير من الاحداث التي اثرت تاثيرا كبيرا على اداء البلدان و على العلاقات الاقتصادية الدولية ، و ان من اهم هذه الاحداث هي الازمات المالية المزمنة التي اصبحت شيئا مالوفا يتكرر في العديد من الدول و الاقاليم سنويا .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالازمة المالية نفسها من خلال التاثيرات السلبية التي تتسبب بها لاقتصادات الدول التي طالتها الازمة المالية .

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان ماهية الازمة المالية و مدى التاثيرات و الانعكاسات التي ستتولد عنها و خصوصا في الدول النامية .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال الاتي :

1. تركيزه على احد المواضيع المهمة في اقتصاديات الدول و هو موضوع الازمة المالية التي تشغل بال الاقتصاديين و المصرفيين في انحاء العالم كافة .
2. ان لهذا الموضوع علاقات بين الدول المتقدمة و الدول النامية و لهذا نرى العالم باجمعه كان منشغلا بالازمة المالية العالمية التي حصلت عام 2008 و لا زالت تاثيراتها متتابعة بشكل واضح في اقتصاديات الدول جمعاء .

فرضية البحث

ان استجابة الاقتصادات المتقدمة تختلف عن النامية و بذلك فان تداعيات هذه الازمة تتوقف على مدى صلابة او هشاشة الاقتصادات التي تتعرض لها ، و مدى قدرتها على استيعابها و تجاوزها .

المبحث الاول – مفهوم الازمة المالية و اسبابها

لقد كان للأزمات المالية وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان ، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية ، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم و بالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج و العمالة ، و ما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل .

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث ان نبين مفهوم الازمة المالية و الاسباب التي ادت الى حدوث هذه الازمة .

اولا : مفهوم الازمة المالية

يصعب تحديد مفهوم دقيق و شامل للازمة خاصة بعد اتساع نطاقها في مجال التعاملات كافة ، فقد تاخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم ، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات ، أو مجموعة من المؤسسات المالية ، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد . لذا يمكن القول بان الازمة المالية تمثل حالة تمس اسواق البورصة و اسواق الائتمان لبلد معين او مجموعة من البلدان ، تكمن خطورتها في اثارها على الاقتصاد مسببة بدورها ازمة اقتصادية عادة ما يصاحبها انحصار القروض ، ازمات السيولة النقدية ، انخفاض في الاستثمار و الة من الذعر و الحذر في اسواق المال (le group Wikipedia, 2009) .

و يمكن تعريف الازمة من الناحية الاجتماعية بانها " تلك الحالة التي تؤدي الى توقف الاحداث المنظمة والمتوقعة و اضطراب العادات و العرف مما يستلزم التغيير السريع لاعادة التوازن و لتكوين عادات جديدة اكثر ملائمة " ، اما المفهوم العلمي لها فيشير الى انها " موقف او حدث مفاجيء غير متوقع فيه اثارة و عنف ، و مدته الزمنية قصيرة " . و لكن الاقتصادي مايكل ريتشارد يرى انها ليست بالضرورة ان تكون قصيرة بل قد تمتد الى عدة اشهر (السيد عليوة :1999:ص13) . لذا يمكن القول ان الازمة هي عبارة عن تزايد و تراكم مستمر لاحداث و امور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام او النظام كله ، بتالاضافة الى التاثير الشديد على اطراف داخل النظام او خارجه ماديا و نفسيا و سلوكيا (السيد عليوة :1999:ص13) .

و هناك تعريف اخر يمكن ان نعتبره التعريف الاشمل للازمة وهو " حدوث التدهور الحاد في الاسواق المالية لدولة او مجموعة من الدول ، و التي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في اداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس سلبا على قيمة العملة مما يؤدي الى تدهورها و كذلك على اسعار الاسهم مما ينجم عنه اثار سلبية في قطاع الانتاج و العمالة و ما ينتج عنها من اعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الاسواق المالية الدولية " (عرفات :1999:ص200) .

ثانيا : اسباب اندلاع الازمة المالية

لم تعد الأزمات المالية ظاهرة حديثة من نوعها ، فقد اعتاد العالم عليها نظرا لتكررها بشكل سريع في فترات قليلة ، كما أن الأزمات المالية في معظم الأحيان متشابهة إلى حد كبير سواء في أسبابها أو في تأثيرها و لكن مع

اختلاف قوة الأزمة ، غير أن المنتجات المالية الجديدة و زيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العشرين سنة الماضية ، قد أضافا بعض العوامل و المخاوف الجديدة و زادا من تعقيد الأزمات المالية .

و ان اهم الاسباب لاندلاع الازمة المالية يجب ان تحدد من خلال عوامل نشأة الازمة المالية مع تحديد الفوارق بين العوامل الظرفية و الهيكلية و كما يلي :

1. **الاسباب الهيكلية لاندلاع الازمة المالية**

توجد عوامل عديدة و اسباب هيكلية التي ساعدت كلها لخلق مناخ مناسب لنشوء ازمة مالية عالمية و من اهم هذه الاسباب (انعكاسات الأزمة المالية : انترنيت : ص2) :

أ- ان الاقتصاد العالمي يظل رهينا بطبيعة الاختيارات الاقتصادية المنتهجة من قبل الولايات المتحدة الامريكية بوصفها (قاطرة الاقتصاد العالمي) .

و لفهم طبيعة هذه الخيارات يجب الرجوع الى اهم المراحل التاريخية فلقد تم تحديد المباديء التاسيسية للسياسة النقدية العالمية صلب معاهدة Bretton Woods المنعقدة للفترة من 1 الى 22 تموز 1944 والمحدثة لصندوق النقد الدولي ، و تقوم هذه السياسة على تحديد قيمة العملات الاجنبية عبر معيارين متكاملين و هما (سعر الذهب و سعر الدولار الامريكي) .

ب- ان من اهم الاسباب الهيكلية لنشوء الازمة المالية العالمية هو التنامي السريع للمضاربة في الاسواق المالية و يعزى ذلك لسببين رئيسيين هما ارتفاع نسب الفائدة و تقليص معدلات التضخم المالي .

ت- هشاشة القطاع المصرفي العالمي اذ يتفق الخبراء الاقتصاديون في تشخيص وضع القطاع المصرفي العالمي بكونه وضعا هشا مرتكزين في ذلك بالاخص على حالة المصارف اليابانية ، الالمانية و الامريكية. فبنوك الاستثمار الامريكية قد تاثرت سلبا بمجموعة الفضائح المالية و من اهمها افلاس شركتي WorldCom و Enron مع رفض شركات التامين تعويض خسائر بنك Merry lynch المنجرة عليها .

ث- ان احد اهم اسباب الازمة العالمية يرتبط بضعف اليات السوق و المتابعة للاسواق المالية العالمية ، وكذلك الدور المحدود للبنوك المركزية الغربية في تنظيم الاسواق المالية و التي اكتفت فقط بدور توجيهي مقتصر على ضبط نسب الفائدة .

2. **الاسباب الظرفية لاندلاع الازمة المالية العالمية**

تتمثل الاسباب الظرفية بـالظرف الجغراسياسي العالمي ، حيث شهد العالم منذ احداث 11 سبتمبر 2001 جملة من التداعيات الهامة و التي تم على اثرها اقرار ما يسمى بالحرب على الارهاب . فلقد خاضت الولايات المتحدة الامريكية حربين متعاقبتين و بغض النظر عن التكاليف الحربية و الاستخباراتية الامريكية ، فلقد كانت لكل تلك الاحداث تاثيرات اقتصادية مباشرة من بينها اقرار البنك المركزي الامريكي التقليص من سقف الالتزام. كما شهد العالم منذ بداية الالفية الثالثة ارتفاعا غير مسبوق شمل اسعار المواد الاولية ، المواد الغذائية و كذلك اسعار الطاقة و قد تداخلت عدة اسباب في خلق تلك الظواهر متمثلة بـ (الاسباب الظرفية للازمة المالية : انترنيت : ص1) :

أ- ارتفاع الطلب و معدلات الاستهلاك بالنسبة للقوى الاقتصادية الاسيوية الصاعدة (الصين و الهند تحديدا).
ب- ارتفاع كلفة استخراج المواد الاولية .
ت- عدم شفافية المعلومات المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي العالمي للطاقة
ث- تخصيص مساحات زراعية شاسعة لزراعة المحروقات النباتية خصوصا في الولايات المتحدة (الذرة) والبرازيل (الكولزا)
ج- التاثير المحسوس للحضارية في الرفع غير المبرر لاسعار تلك المواد .

ثالثا : تحليل الازمة المالية العالمية

معظم الامريكيين يحلمون باقتناء منزل خاص بهم باحدث ما يكون من تصميمات و اجهزة مما يعني ارتفاع تكلفة ثمن هذا الحلم الذي يراود كل انسان ، و نظرا لتمتع الشعب الامريكي بالرفاهية العالية و ارتفاع النمط الاستهلاكي لدى المواطنين الامريكيين ، فقد عملو على تحقيق احلامهم بامتلاك البيت الفاخر و السيارة الفارهة بما لا يتناسب مع دخولهم و خاصة مع وجود التسهيلات التي كانت تمنحها مكاتب السمسرة العقارية ، فكانت تعلن هذه المكاتب باستمرار في كل القنوات الاعلانية عن توافر بيتك العصري الجميل و نحن نساعدك في الحصول عليه مهما كان دخلك مع تقديم ايسر التسهيلات للحصول على القرض و شراء البيت و سداد قيمته .

و حيث كانت البنوك تعاني من تراكم الفوائض المالية لديها و كثرة الارصدة و الودائع التي بحوزتها ، و التي تعني معها التزامها بدفع فوائد على هذه الودائع طبقا لما يحدده البنك الفدرالي الامريكي (البنك المركزي) و نظرا لازمة السيولة هذه و تراكم حجم ضخم من الفوائض المالية لديها فقد ، عملت البنوك على التساهل في الاقراض باي ضمانات و بضمانات ضعيفة احيانا ، و حيث كان يسمح باخذ اكثر من قرض بضمان نفس العقار فيما سمي بالقرض من الفئة الثانية و الثالثة ، اي باخذ المقترض القرض الاول بضمان العقار و باخذ القرض الثاني او القرض من الفئة الثانية بقيمة اقل من الاول و القرض من الفئة الثالثة بقيمة اقل من القرض من الفئة الثانية حتى سمح باخذ اكثر من قرض بضمان نفس العقار ، حتى اصبحت قيمة القروض مع تراكم الفوائد و الاقساط اضعاف قيمة العقار و عندها بدات الازمة تعبر عن نفسها باعتبارها ازمة مالية نتيجة التوسع الكبير في اصدار الاصول المالية على نحو مستقل الى حد كبير ، و يرجع ذلك الى المؤسسات المالية التي اسرفت في اصدار الاصول المالية باكثر من حاجة الاقتصاد ، و الذي ادى الى زيادة عدد المدينيين و بالتالي زيادة حجم المخاطر (كيف حدثت الازمة : انترنيت : ص1) .

هناك ثلاثة عناصر يمكن الاشارة اليها في تفسير هذا التوسع الكبير في اصدار الاصول المالية (البيلاوي : انترنيت : ص2 :2008) :

1. زيادة احجام المديونية : و يمكن الاشارة هنا الى ان هناك نوعين من الاصول المالية ، اصول تمثل الملكية و اصول تمثل المديونية ، اما الاصول التي تمثل الملكية فهي اساسا ملكية الموارد العينية من اراضي و مصانع و شركات و هي عادة تاخذ شكل اسهم و لكن هناك حدود لما يمكن اصداره من اصول الملكية . اما اصول المديونية فانه لا توجد حدوداً للتوسع فيها و قد بالغت المؤسسات المالية في التوسع بهذه الاصول .

2. زيادة المخاطر اذا تعرض المدينون لبعض المشاكل في السداد كما هو الحال في الازمة العقارية و التي حدثت نتيجة التوسع في الرهون العقارية حيث تكون هذه الرهونات معرضة للمخاطر اذا انخفضت قيمة العقارات .
3. نقص او انعدام الرقابة و الاشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة ، حيث تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من قبل البنوك المركزية ، و لكن هذه الرقابة تضعف او حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية اخرى مثل بنوك الاستثمار و سماسرة الرهون العقارية .

و يمكن القول بان العناصر الثلاثة اعلاه اسهمت في خلق الازمة المالية و التي سرعان ما تفاقمت و لم تقتصر على الولايات المتحدة بل امتدت لتصل الى جميع دول العالم لتصبح بذلك ازمة مالية عالمية .

المبحث الثاني- تاثير الازمة على المؤسسات المالية في الدول النامية

بدات هذه الازمة العالمية من ازمة القروض الاسكانية رديئة النوعية و التي كانت نتيجة للزيادة المفرطة في القروض الاسكانية المقدمة من المؤسسات الامريكية الى مقترضين غير مؤهلين ماليا للحصول على مثل هذه القروض .

هذه الازمة هي في حقيقة الامر ازمة ائتمانية تتميز بانخفاض حجم و شروط القروض المقدمة الى المستثمرين والمستهلكين مما ادى الى التاثير سلبا على مستوى الاستهلاك و الاستثمار و بالتالي الى دفع الاقتصاد الامريكي واقتصاديات الدول الكبرى الى مرحلة الركود الاقتصادي . كما تتميز الازمة المالية بالفوضى الحاصلة في الاسواق المالية لعدم تمكن المؤسسات المالية من تحديد القيم الحقيقية للاصول المالية التي لم تعد تتداول بكميات تكفي لهذا الغرض .

ان هذه الازمة اثرت على الدول النامية و الناشئة ، بما فيها الدول العربية و عليه يهدف هذا البحث الى تقييم اثار الازمة على الدول العربية بما في ذلك الاثار المترتبة على الاسواق المالية و المؤسسات المالية و الاقتصادات بشكل عام .

اولا : تاثير ازمة الائتمان العالمي على الدول العربية

كما هو الحال في باقي دول العالم تاثرت المؤسسات المالية في الدول العربية (و في الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي) بالازمة عن طريق عدد من القنوات هي (Banque mondiale, 2009) :

أ- التعرض المباشر لسوق العقار او الاوراق المالية المدعومة بالقروض الاسكانية في الولايات المتحدة
ب- التعامل مع المؤسسات المالية الامريكية المتعاملة في سوق العقار او الاوراق المالية المدعومة بالقروض الاسكانية .
ت- تاثير الازمة على متطلبات السيولة للمؤسسات المالية العربية .

حيث انعكست الازمة المالية الامريكية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى انها اصبحت تلقب بالازمة المالية العالمية . و بما ان الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فانها سوف تتاثر سلبا بهذه الازمة بل في واقع الامر قد تاثرت بالفعل ، و مدى تاثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية و العالم الخارجي .

و في هذا الاطار يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات من حيث مدى تاثرها بالازمة و هي (فير :2009 :ص4) :

- المجموعة الاولى :

الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي و المالي المرتفعة ، و تشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية حيث ان صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي و يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي و قد لوحظ جراء تداعيات الازمة انخفاض اسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل في شهر تموز 2009 الى 77 دولار للبرميل خلال نفس السنة اي بانخفاض بنسبة 50% . مما لا شك فيه ان هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة و معدلات النمو الاقتصادي ، من ناحية اخرى يلاحظ ان النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير حيث تم استثمار جزء لايستهان به من عوائد النفط ، و يلاحظ ان دول الخليج اصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وروبا . و مما لا شك فيه ان هناك بعض الصناديق التي يمكن ان تكون لاستثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة ، حيث تشير بعض التقديرات الى ان خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليار دولار(فير : 2009: ص4-5).

- المجموعة الثانية :

هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ، و التي يكون تاثير الازمة عليها محدود و منها السودان وليبيا .

- المجموعة الثالثة :

هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي و المالي المحدودة ، و التي يكون التاثير عليها محدود ايضا .

و بذلك يمكن معرفة ان اثر الازمة يكون متفاوت من دولة الى اخرى ، حيث كلما كانت الدولة اكثر فقرا كلما كانت تداعيات الازمة عليها اقل ، لان راس المال الحكومي مهيمن في هذه الدول ، كما ان البنوك ليست مرتبطة بشبكة علاقات عالمية واسعة و ليست معتمدة بشكل كبير على رؤوس الاموال الاجنبية بل من خلال الاستثمارات المباشرة و المساعدات التنموية الممولة من المهاجرين (الحاج : 2009 : ص5ـ6) .

و يمكن اجمال هذه الاثار بالاتي (الغيتش : 2000) :

1. انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية خاصة المصدرة للمواد الخام بسبب انخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر سلبا على موازنات هذه الدول و قدرتها على تمويل مشاريعها التنموية و على استمراريتها في دعم المواد الاساسية لسكانها و خاصة الغذاء .

2. انخفاض المساعدات التنموية التي تتلقاها الدول النامية من قبل الدول الصناعية .
3. تقلص الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية و منح القروض .
4. عدم المقدرة على تمويل المشاريع المخطط لها .

ثانيا : انعكاسات الازمة على النمو الاقتصادي للدول النامية

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المعايير التي يمكن التعرف من خلالها على تاثير الازمة عليها ، و يقاس النمو الاقتصادي بمعدلات التغيير في قيم متغيرات الاقتصاد الحقيقي و بصفة خاصة معدلات التغير في النمو الاقتصادي .

و في ضوء بيانات البنك الدولي يلحظ وجود اتجاه لانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مقوما باسعار سنة 2000 و وفق الجدول رقم (1)) للفترة السابقة على الازمة مباشرة ، و انخفاضا حادا لتوقعات العام 2009 مع احتمالات توقع تحسن القيم المتوقعة للعام 2010 و ان كانت تبقى ادنى من المستوى الذي ساد في 2006 و 2007 اي عشية الازمة (محمود : 2009 : ص3) . و نظرا لنفس المعلومات فان انخفاضات معدل نمو الناتج الحقيقي في الدول المتقدمة و بصفة خاصة في مجموعة دول منظمة التعاون و التنمية OECD و كذلك في اليابان و الولايات المتحدة و كندا و الدول الاوروبية و ابرزها (المانيا ، بريطانيا ، فرنسا) .

و على الرغم من ان هذه الظاهرة تطبق على الدول ذات الدخل المرتفع من غير ذات العضوية في منظمة التعاون و التنمية و جلها من الدول النفطية ، اما بالنسبة للدول النامية (الاخذة بالنمو) و ايضا الدول الناشئة فان اتجاه الانخفاض في معدلات النمو مرصود بشكل واضح . الا ان توقعات معدلات النمو قد تاخذ قيما تفوق نسبة 6% سنويا ، و ربما يرجع ذلك للارتفاع النسبي لمعدلات النمو في الدول حديثة العهد بالتنمية و التصنيع .

اما دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا فالمعدلات شبه مستقرة للنمو (وفق بيانات الجدول رقم (1)) حيث تتراوح النسبة حوالي 5% على الرغم من تعرضها للانخفاض في العام 2009 حسب التقديرات (محمود : مصدر سابق : ص4) . و تعزى الفروق في مستويات النمو رغم الاتجاه السائد في الانخفاض بشكل عام او الاستقرار عند مستوى الركود (في دول الشرق الاوسط) الى اختلاف الهيكل الاقتصادي و هو ما يفرق فيما بينها في درجة استجابتها لتداعيات الازمة المالية .

جدول رقم (1)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة 2006 ـ 2010

الدول	معدلات النمو				
	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط معدل النمو العالمي	4.0	3.7	205	0.9	3.0
معدل النمو العالمي مرجحا بمكافئ القوة الشرائية للدولار PPP	5.0	4.9	3.6	1.9	3.9
الدول ذات الدخل المرتفع :	3.0	2.6	1.3	0.1-	2.0
دول منظمة التعاون و التنمية OECD	2.9	2.4	1.2	0.3-	1.9
الولايات المتحدة	2.8	2.0	1.4	0.5-	2.0
الدول النامية :	7.7	709	6.3	405	6.0
دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا	5.3	5.8	5.8	3.9	5.2

Source : (economic prospects, 2009 ,p. 17)

ثالثا : تاثير الازمة على الاقتصاد العراقي

انعكست الازمة المالية الامريكية على معظم دول العالم نتيجة انتقال عدوى الازمة حتى انها اصبحت تسمى الازمة المالية العالمية و لم تطل الازمة المالية الدول المتقدمة فحسب بل امتد اثر العدوى ليشمل الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا و منها العراق ، اما لانكشاف اسواقها المالية او بتدهور ايراداتها العامة بفعل تراجع اسعار النفط العالمية .

ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب اي يعتمد على تصدير النفط كمورد اساسي لدخله القومي ، اذ يشكل القطاع النفطي ما يقارب 94 ـ 96% من الناتج المحلي الاجمالي . و لهذا السبب فان تاثير الازمة على الاقتصاد العراقي جاء من خلال هذا الجانب اي الواردات النفطية و التي تمثل الايرادات العامة ضمن الموازنة العامة للدولة ، و لذلك فان طبيعة الاقتصاد العراقي تجعله اقل تضررا من غيره من الاقتصادات (البصري : 2008 : ص4) حيث لاتوجد قناة اخرى يتاثر بها الاقتصاد العراقي بالازمة و ذلك للاسباب الاتية (حسين : 2011 : ص20) :

1. يعتمد الاقتصاد العراقي على و بدرجة كبيرة على انتاج النفط الخام و تصديره فقط ، اي اعتماد العراق على الاموال المتاتية من ايرادات النفط .
2. ضعف الارتباط بين العراق و العالم الخارجي من الناحية المالية اذ لا يمتلك العراق محافظ او صناديق سيادية او استثمارية .
3. لا يزال النظام المصرفي العراقي يعمل باسلوب بدائي و هناك فجوة كبيرة تفصله عن الانظمة المصرفية العالمية ، كما ان السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي و التي جاءت بدعم من صندوق النقد الدولي و التي ركزت على سياسة خفض الانفاق العام لمعالجة التضخم الحاصل و لتحقيق استقرار في سوق صرف العملة اثبتت نجاحها حيث ادت الى تنامي احتياطيات العراق من العملة الاجنبية و الى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف للعملة بشكل كبير و هذا ما قلل بشكل واضح من تاثيرات الازمة المالية العالمية على العراق .

الاستنتاجات و التوصيات

اولا: الاستنتاجات

توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية :

1. تشكلت الازمة المالية العالمية لعام 2008 في الولايات المتحدة الامريكية بفعل هياكلها المالية المعقدة والفريدة من نوعها .
2. ان اهم الاسباب التي ادت الى ظهور الازمة المالية العالمية لعام 2008 هو المبالغة في تحرير القطاع المالي و المصرفي .
3. تاثرت الاقتصادات للدول النامية بالازمة بشكل متفاوت نسبيا بسبب وجود علاقة ترابط مع الاسواق المالية العالمية و يعتمد على درجة الاندماج .
4. اثرت الازمة المالية بشكل سلبي على اقتصادات الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على منتجات هذه الدول و انخفاض المساعدات المقدمة لها ، بالاضافة الى انخفاض نسبة الاستثمارات الاجنبية لدى هذه الدول .
5. لم يشهد العراق تاثرا ملحوظا بالازمة المالية نتيجة لضعف الارتباط ما بين العراق و العالم الخارجي من الناحية المالية و كذلك عدم امتلاكه لمحافظ او صناديق استثمارية او سيادية .
6.

ثانيا التوصيات :

1. الدعوة الى بناء نظام مالي جديد تساهم فيه الدول النامية و منها العربية و بالمشاركة مع دول كالصين ، اي نظام اقتصادي عالمي متعدد الاقطاب ، و لكي لا يكون الاقتصاد العالمي ضحية للاقتصاد الامريكي او سياسة القطب الواحد .
2. السعي لصياغة نموذج انذار مبكر او نظام التنبؤ بالازمات المالية و الاقتصادية و يكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار الاقتصادي .
3. اعادة النظر في نظام ارتباط العملات للدول النامية و منها العربية بالدولار و البحث عن بدائل مثل (سلة عملات) او ذهب او عملات قيادية غير الدولار .

المصـــــــادر

اولا : المصادر العربية :

1. د. بشرى عاشور الخزرجي ، الاقتصاد العراقي بين ازمة الكساد 1929 ـــ 1932 و الازمة المالية العالمية 2008 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، 2009 .
2. رامي فير ، الازمة المالية العالمية ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، السنة الثالثة ، 2009 .
3. أ.د. سعد حافظ محمود ، الاثار الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة للازمة المالية العالمية ، منظمة العمل العربية ، الجزائر ، 2009 .
4. السيد عليوة ، ادارة الازمات في المستشفيات ، اتراك للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1999 .
5. د. طارق الحاج ، الازمة المالية العالمية و اثرها على الدول النامية ، جامعة الاسراء ، عمان ـــ الاردن ، 2009 .
6. عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجلاوي للنشر ، عمان ، 1999 .
7. د. كمال البصري ، الازمة المالية و تداعياتها على الاقتصاد العراقي ، تشرين الاول 2008 .kamal@field.net
8. م.م. هندرين حسن حسين ، الازمة المالية العالمية و تداعياتها على النشاط الاقتصادي اسبابها انواعها اثارها انعكاساتها ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، 2011 .

ثانيا : الانترنيت :

9. الاسباب الظرفية للازمة المالية http://www.startimes.com
10. انعكاسات الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على الأسواق المالية العالمية www.lacpa.org.lb/
11. د. حازم الببلاوي ، الازمة المالية الحالية ـ محاولة للفهم ، 2008 /http://drakramhijazi.maktoobblog.com

ثالثا : المصادر الاجنبية :

12. Le grouper Wikipedia, cries financier , the free encyclopedia , 2009 .
13. Banque mondiale,La crise financiere;les repercussion pour les pays en developpement,(10/02/2009).